من يحدّد تُخوم السياسة الإسرائيلية؟

أنطوان شلحت

يلفت النظر، من بين الاعتقادات السائدة بشأن ما يُوصف بأنه صمت «الجناح اليساري» في الحكومة الإسرائيلية الحالية على التصريحات التي أدلى بها رئيس هذه الحكومة نفتالي بينت، خلال زيارته في الولايات المتحدة أخيرًا، وألغى فيها سلفًا أي إمكانية لاستئناف الحوار أو المفاوضات المُجمّدة مع الفلسطينيين، ذلك الاعتقاد أن سبب هذا يعود إلى الرغبة في عدم تفكيك الحكومة الهشّة، بغية سدّ الطريق نهائيًا أمام عودة بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحُكم؛ ما حدا مثلًا بصحيفة هآرتس إلى إنشاء مقال افتتاحيّ شدّدت فيه على أنه حان الوقت كي يستوعب «معسكر الوسط - اليسار»، الذي يشكّل أغلبية ائتلاف الحكومة في إسرائيل، أن نتنياهو استُبدل، وأنه لا يجوز تقديس أي تسويةٍ لمنع عودته نظريًا، وبالتأكيد لا يجوز مثل هذا التقديس إذا كان الثمن هو تأييد واضح لمعارضي العملية السياسية.
يُحتمل أن يكون تفسير تأييد المعسكر السالف معارضي العملية السياسية بأنه ناجم بالأساس عن التمسّك بغاية الحؤول دون تحقيق نتنياهو حلم استعادة الحكم، مقبولًا، لكنه بشكل أكيد ليس التفسير الوحيد لهذا السلوك. كذلك يمكن عدم دحض التوقعات الذاهبة إلى أنه في حال عدم بقاء الحكومة الحالية لأسباب شتى، فإن الفراغ الناشئ قد تملأه، على الأرجح، حكومة يمينية خالصة، كون الأحزاب اليمينية تشغل أكثر من ثلثي مقاعد الكنيست الإسرائيلي الحالي، ولكنّ هذا يظلّ مرهونًا، إلى حدّ كبير، بتخلّي نتنياهو عن رئاسة حزب الليكود. أمّا احتمالات ملء «معسكر الوسط - اليسار» هذا الفراغ فإنها تقارب الصفر الآن. غير أن ما هو أهم بكثير من جميع هذه الحسابات الإحصائية الجافّة أن المعسكر المذكور ما عاد يمتلك لا القدرة ولا الصدقية للتأثير في تحديد تخوم السياسة الإسرائيلية، على الأقل منذ أن تبنّى مفهوم «عدم وجود شريك فلسطيني للسلام»، الذي أوقعه رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك في شراكه في عام 2000، ولا يزال مأسورًا فيه.
وفقًا لدراسة إسرائيلية جديدة صادرة عن أحد مراكز الأبحاث التي تُعنى بالديمقراطية، فإن التعلّق بغاية منع عودة نتنياهو ليس أكثر من حجّة أو حتى حيلةٍ ظريفةٍ للتستّر على واقع مُستحكم في الحلبة السياسية الإسرائيلية منذ أكثر من عقد، ولا يبدو في الأفق المنظور أن ثمّة احتمالًا لتغييره. هذا الواقع يُفيد بأن معسكر اليمين هو من يحدّد تخوم السياسة الإسرائيلية العامة، وأن «معسكر الوسط - اليسار» يسير منقادًا وراءه بإرادته. وهذا الواقع صار إلى رسوخ من جرّاء تحوّلين شهدتهما المؤسسة السياسية في إسرائيل في الأعوام العشرين الأخيرة؛ من جهة، تبنّي «معسكر الوسط - اليسار» رؤى اليمين، ولا سيما حيال ما تسمى «عملية السلام». ومن جهة أخرى، صعود اليمين الشعبوي النيو ليبرالي الذي يسعى إلى الهيمنة على جميع مؤسسات الدولة. وفي ما يخص «عملية السلام» تفيد الدراسة بأن هذه العملية، في ارتباطها أيضًا بما تسميه «تحوّلات اليسار»، انتقلت ما بين ثلاثة نماذج سياسية – أمنية، كل منها يستند إلى تحليلٍ مختلفٍ للوضع في منطقة الشرق الأوسط، ويعتمد على فرضياتٍ أساسيةٍ خاصةٍ به إزاء ما يمكن وما لا يجوز عمله في سبيل تغيير واقع الحياة في البلد. النموذج الأول هو «السلام الآن»، ووصل إلى ذروته لدى انتخاب يتسحاق رابين رئيسًا للحكومة الإسرائيلية في 1992، وبدأ بالانتهاء لدى اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000. والثاني هو «السلام لاحقًا» وترسّخ إلى حد كبير في عام 2003، عندما أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق أرييل شارون عن «خطة الانفصال» الأحادية الجانب عن قطاع غزة وبعض أجزاء من الضفة الغربية، وانتهى لدى صعود نتنياهو إلى سدّة الحكم، في 2009. النموذج الثالث هو «لا سلام أبدًا»، وبدأ في 2009، وما زال إطار التفكير المُسيطر في السياسة الإسرائيلية!

وزير صدّام الذي سُجن بقرار إيراني

عبد اللطيف السعدون

وضعت أميركا، عندما قرّرت غزو العراق، لطيف نصيف جاسم، الوزير الأقرب إلى صدّام حسين في التسلسل (18) في قائمة الـ55 المطلوبين لديها، ويمثلون الصف الأول من رجال صدّام، واعتبرت اعتقالهم أولوية قصوى. وأظهرت صورته على ورقة اللعب (10) لتعريف جنودها به، وقد اعتقل بعد شهرين من الغزو. وعندما هيمن الإيرانيون على القرار الأمني في عهد حكومة نوري المالكي الأولى، وكان لقاسم سليماني، المشرف على الملف العراقي في القيادة الإيرانية، الدور الرئيس في التأثير على قرارات المحاكم العراقية، بالأخص التي تتعلق برجال صدّام الذين تنظر إليهم طهران بعداء وحقد، كان نصيب لطيف نصيف جاسم أن يُحكم بالسجن مدى الحياة أمام محكمة خاصة، بتهمة «ارتكاب جرائم ضد الإنسانية» مع أنه حُكم أولا بالبراءة «لعدم توفر الأدلة». وقد تعرّض لتعذيب شديد ومعاملة قاسية 18 عاما في «سجن الحوت» السيئ الصيت، وسبّب له ذلك جلطات عدة، وكذلك فقدان النطق وعدم القدرة على الحركة، ولم ينل رعاية طبية تذكر سوى في أيامه الأخيرة، إذ استجاب رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي لمناشدة أبنائه بضرورة توفير رعاية له، لكنّ القدر شاء أن يرحل لطيف نصيف جاسم إلى جوار ربه، وهو في وضع مأساوي لم يفد معه نُطُس الأطباء. ويتذكّر بعض معارفه أن أحدهم سأل مسؤولا عراقيا، في جلسة خاصة قبل أكثر من عام، عن إمكانية إطلاق سراحه بعد كل تلك المعاناة، وكان رد المسؤول أنّ «قرار بقاء لطيف نصيف جاسم في السجن ليس قرارنا»، وعُرف عندئذ أنّ القرار إيراني، وأنّ طهران ناقمة عليه، وعلى آخرين مثله من رجال صدّام، ما زالوا في السجون. والسؤال هنا عن «الرمزية» التي امتلكها هذا الوزير، وجعلت الإيرانيين يضمرون له كل هذا الحقد، ولم يطيقوا بقاءه حرّا طليقا، حتى وهو في آخر أيامه، مع أنه لم يرتكب جرما يطاوله القانون، لكن ما هو معروف أن طهران تنظر إليه أنه المسؤول الأول عن قيادة «جيش» من الأدباء والفنانين والمثقفين، زجّهم في حملات إعلامية ساهمت في إشاعة الوعي لدى جماهير واسعة من العراقيين، وتعريفهم بطبيعة الصراع بين إيران والعراق، ورؤية «الثورة الإسلامية» المذهبية المتطرّفة التي ظهر مشروعها العرقي إلى العلن في مرحلة لاحقة. ويسجل هنا نجاح لطيف نصيف جاسم في إرساء منهج للإعلام العراقي في مرحلة صعبة ومعقدة، هي مرحلة الحرب التي دامت أكثر من ثماني سنين، وإنْ شابت ذلك المنهج أخطاء عديدة، وبعضها فادح، ومنها التوكؤ على مروياتٍ تاريخية مريضة، لم تسلم من الشد والجذب. لطيف نصيف جاسم، وبغض النظر عن اعتراضات بعضهم عليه، وعلى منهجه في إدارة ماكينة الإعلام العراقي في حينه، أو حتى على تمسّكه بطروحات صدّام ودفاعه عنها، لم يكن وزيرا تقليديا بالمفهوم المتعارف عليه، فقد كان شخصية شعبية، وهو القادم من الريف، لكنه استطاع أن يتفاعل مع ما يحيط به من مؤثّرات صقلت شخصيته، وأمدّته بكثير مما يحتاجه، كي يتقدّم في إدارة المؤسسات الإعلامية والثقافية، معتمدا على مجموعة من المثقفين والأدباء الذين عملوا معه طوال سنوات الحرب، وبينهم من لم يكونوا «بعثيين». وكان نتاج تلك المرحلة مزهرا، مهرجانات شعرية، ومؤتمرات أدبية وفكرية، ومعارض فنون، وكتب ومجلات، ومسرحيات وأفلام سينمائية، وغناء وموسيقى، إلى آخر ضروب النشاط الإنساني الذي يؤسّس لمجتمع كان الجميع يحلمون به.
والحديث عن مسيرة الوزير جاسم يجرّنا إلى ثبيت حقيقة أنه ليس سوى واحد من عشرات من مسؤولي نظام صدّام وعسكريّيه، كتب عليهم أن يقضوا حياتهم في السجون، ومثلهم آلاف من الناشطين السياسيين المعارضين للهيمنة الإيرانية الذين حُكم عليهم بقراراتٍ جائرة، وآن لهم أن ينالوا حريتهم، وأن يشملهم عفو عام، خصوصا إذا كان رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي يريد فعلا أن يؤسّس لوضع جديد، كما وعد أكثر من مرة، وأن يُجري انتخاباتٍ حرّة ونزيهة حقا، ومفتاح أيّ عملية سياسية ديمقراطية هي العفو عن الخصوم السياسيين، ومنحهم حريتهم في العيش في بلدهم بكرامة وأمان، وحتى السماح لهم بممارسة العمل السياسي.

(كاتب عراقي)

الدوحة عاصمة السلام العالمي

محمد صالح المسفر

هكذا أصبحت قطر في دائرة الضوء العالمي، بأفعالها، لا بكثافة حجمها السكاني الذي يعيّرها بعضهم بقلة مواطنيها، أو ضيق مجالها الجغرافي، أو بوفرة مواردها المالية. كبرت بأدوارها لصنع السلام والبناء، والعون لكل محتاج عبر قارّات العالم، وتشهد ملفات الأمم المتحدة بذلك. قطر من تهمة موئل الإرهاب وتمويله وإيواء كوادره إلى الإشادة الدولية، وفي المقدمة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بأنها موئل الخائفين والمحرومين (الأفغان)، وموئل الذين جار عليهم الزمان، وتنكّرت لهم حكوماتهم. قطر أصبحت موئل فرق السلام وكوادرها. أصبحت عاصمة العالم من دون منافس.

(2)

كانت القاهرة ودمشق وبغداد في الشرق الأوسط القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية، سلما أو حربا. ذابت القاهرة في همومها، وتزايد عدد سكانها وتخلّت عن دورها المعهود. ودمشق تسبح في دماء أبنائها في حربٍ في مدينة من مدن الشام التاريخية تلد حَربا في مدينة أخرى، وعبثت بها قوى طامعة في المكان والموارد ومليشيات مستأجرة لتنفيذ مخطّطات دول من خارج دائرتنا الحضارية العربية والإسلامية. والعراق، البوابة الشرقية للوطن العربي، تمزق أشلاء، وهيمنت عليه مليشيات مسلحة، لا لخدمة الوطن ووحدته، وإنما لمصالح ذاتية وتحقيق أجندات خارجية.
بديلا عن ذلك، كانت قطر من دون ادّعاء أو تعال على أحد، أو مزاحمة لدور كان على بعض دول أن تؤديه، ولم تفعل. سخّرت قطر كل قواها الناعمة، المال والإعلام والمهارة السياسية، من أجل تحقيق السلام والأمن وحل الأزمات في أماكن متعدّدة في هذه البقعة من العالم المضطربة، جديدها الساحة الأفغانية.

(3)

منذ الربع الأول من الشهر المنصرم (أغسطس/ آب)، ازدحمت فنادق الدوحة بالوفود الرسمية القادمة من عواصم الغرب، وكثرت الاتصالات الهاتفية بين القيادة السياسية العليا في البلاد ونظيراتها في عواصم الدنيا، بحثا عن مساعدة قطر في حل أزمة سياسية أو عون اجتماعي أو لمواجهة الكوارث.
دول عظمى ذات قوة نووية وقوة مالية ونفوذ سياسي تطلب من قطر بذل جهودها من أجل إنقاذ مواطنيها والمتعاونين معها وإخراجهم من أفغانستان، بعد أن سيطرت حركة طالبان الأفغانية على مقاليد الأمور في أرض أفغانستان. لتحقيق ذلك، توافد وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا على العاصمة القطرية، بعضهم لتقديم الشكر والعرفان لجهود قطر على ما قامت وتقوم به في أفغانستان، وبعض لطلب مزيد من تقديم العون.
دول ذات نفوذ وقوة في السياسة الدولية، بريطانيا واليابان وفرنسا وأميركا وإيطاليا وهولندا، وأخرى غيرها، طلبت من دولة قطر أن تكون عاصمتها مقرّا لسفاراتها المعتمدة في كابول بموظفيها، وجعلت الدوحة مركز حواراتها بوساطة قطرية مع القيادات الأفغانية في حركة طالبان التي أحكمت سيطرتها على كابول. إلى ذلك، طلبت الحركة، السلطة الفعلية، من قطر وحليفتها تركيا، المساعدة في إعادة فتح مطار العاصمة كابول، والذي يعدّ النافذة الأفغانية على العالم، فأفغانستان من الدول المغلقة، ليس لها منفذ بحري.
وعلى عجل، استجابت قطر، فكانت طائرة قطرية على متنها فريق من الفنيين أول طائرة تهبط في المطار، منذ إغلاقة لأسباب متعدّدة بعد رحيل آخر عسكري أميركي من أفغانستان.
تمكن الفنيون القطريون الذين وصلوا إلى مطار كابول من إجرء إصلاحات عاجلة في أجهزة الرادارات التي تقود الطائرات للهبوط والإقلاع، وإصلاحات عاجلة على مدرجات إقلاع الطائرات وهبوطها، بعد عمليات التخريب التي لحقت بالأجهزة الفنية ومدارج المطار، الأمر الذي تعذر بسببه تسيير رحلات جوية من مطار كابول إلى مطاري قندهار ومزار شريف الأفغانيين.
أقامت قطر جسرا جويا بين الدوحة ومطار كابول محملة بمواد المساعدات الإنسانية، غذاء وكساء ودواء، لمواطنين أفغان كثيرين.

> دول ذات نفوذ وقوة في السياسة الدولية طلبت من قطر أن تكون عاصمتها مقرّاً لسفاراتها المعتمدة في كابول بموظفيها

(4)

لم تكن الأمم المتحدة غائبةً عن جهود قطر في المسألة الأفغانية، فأمينها العام، أنطونيو غوتيريس، لم ينقطع تواصله مع القيادة السياسية القطرية، مثنيا على جهودها في القضايا الدولية، وخصوصا في الجانب الإنساني وحل النزاعات. فقد قدم إلى الدوحة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارتن غريفيث، وبحث مع وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن، وتناول التطورات في أفغانستان، وأكد الوزير التزام بلاده بالتعاون مع المنظمة الدولية في ما يخص الشؤون الإنسانية. وكانت قطر قد وقعت اتفاقية، في مارس/ آذار الماضي، لإنشاء «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في قطر»، من مهامه الدفاع عن حقوق المحتاجين ورفع درجة التأهب والوقاية وتسهيل الحلول المستدامة. كما يقوم المكتب بدعم الأعمال الإنسانية العالمية والعمليات الميدانية والتنسيق بينها في جميع أنحاء العالم. وهذه جهودٌ مقدّرة من قيادات عالمية معلنة في وسائل الإعلام، لا مجال لأن ينكرها أي طرف.

(5)

تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 21 سبتمبر/ أيلول الحالي، دورتها 76، فماذا سيكون وضع الإمارة الإسلامية الأفغانية؟ هل سيُقبل أن تأخذ مكان النظام السابق في الجمعية ولجانها ووكالاتها؟ يتوقف الأمر، في تقدير الكاتب، على نوع الحكومة التي ستشكّلها حركة طالبان، المسيطرة على كل الصعيد الأفغاني. ومن شروط العضوية، إلى عوامل أخرى، «أن تكون دولة محبّة للسلام». ولكن من يفسّر هذا «الحب» هي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. ومن هنا، على الحكومة الإسلامية الأفغانية، إن كانت ترغب في أن تسير في النسق الدولي، أن تقدّم حكومة تحظى بقبول مجلس الأمن والجمعية العامة. معنى ذلك الإعلان الصريح بالتزامها بالمبادئ والأهداف التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب إعلان مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان، وعدم تجاهل المرأة في المناصب الإدارية، فلعل ذلك يكون مدخلا لقبولها تحتل مقعد أفغانستان في المنظمة الدولية، وإلا فإنها ستكون منبوذة بين الأمم. آخر القول: على حركة طالبان أن تفهم جيدا البيئة الدولية، وتتعامل معها، حتى ولو قدّمت تنازلات في حدودها الدنيا، من أجل الاعتراف الدولي بالنظام الجديد في كابول.

(أستاذ جامعي قطري)

انتخابات مغربية من دون رهانات سياسية

علي أنوزلا

يُدعى اليوم، الأربعاء 8 سبتمبر/ أيلول 2021، نحو 18 مليون مغربي للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية والبلدية التي تجري في اليوم نفسه لتجديد مؤسسات بلدهم المنتخبة، في مقدمتها البرلمان المفترض أن تنبثق منه أغلبية حكومية جديدة. وهذه ثالث استحقاقات تشريعية يشهدها المغاربة منذ «الربيع العربي» الذي تمخض في المغرب عن سياسة مزدوجة من الاحتواء والقمع، نهجتها السلطات المغربية منذ 2011، لإجهاض مطالب الشارع كما بلورتها حركة 20 فبراير، المطالبة بالإصلاح الديمقراطي السياسي، واعتمدتها لإخراس الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية، عندما بلغت ذروتها عامي 2016 و2017 مع مظاهرات منطقة الريف المهمشة في أقصى الشمال المغربي.
تجري هذه الاستحقاقات في سياق مغربي متسم بالأزمة على أكثر من مستوى، خصوصا في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ما فاقم من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الفئات الأكثر هشاشة، وسكان مناطق الظل المنسية، وهو ما حوّل شوارع مدن المغرب وأريافه طيلة العقد الأخير إلى مسرح للاضطرابات والاحتجاجات الاجتماعية المستمرّة التي غالبا ما تُواجَه بالقمع العنيف. وعلى المستوى السياسي، أدّى وضع الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة من دون حلولٍ تجني ثمارها الفئات المتضرّرة منها، إلى نوع من الإحباط والاستياء الشعبي العام، وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة العاجزة عن الاستجابة لمطالب الناس المشروعة، المتمثلة في حقوقهم الرئيسية في التعليم والصحة والعمل والسكن. وزاد من مفاقمة هذا الوضع الفساد في دواليب الدولة، حتى كاد يتحول إلى عقيدة مقدسة يصعب النيل منها، وهو ما كشفت عنه أزمة وباء كورونا وتداعياته القاسية على الاقتصاد، ما رفع من نسب الفقر داخل المجتمع، وبالتالي من منسوب خيبة الأمل لدى فئاتٍ عريضةٍ من المغاربة، فقدت ثقتها في المسار الانتخابي الذي يعيد إنتاج المؤسسات نفسها التي لا تحكم، فيما النظام الحاكم الذي يختزله «المخزن» والمتمركز حول القصر وشخص الملك، لا يُنتخب ولا يَخضع ممثلوه لأي محاسبة كيفما كان نوعها. وهذا هو ما يفسّر خوف السلطات المغربية من ظاهرة العزوف الانتخابي المتزايد، ودفعها في هذه الاستحقاقات إلى تنظيم الانتخابات البلدية والتشريعية في يوم واحد لأول مرة في تاريخ المغرب، لضمان أكبر نسبة من المشاركة السياسية في اقتراع اليوم.
من بين أهم أسباب فقدان الثقة في العمل السياسي في المغرب حالة المراوغة التي تقوم بها السلطات باستمرار، للالتفاف على كل مزاعم الإصلاح التي تطرحها هي من تلقاء نفسها، أو تفرضها عليها الظروف والسياقات الدولية والإقليمية، ما أدّى إلى تعثر كل عمليات الإصلاح السياسي والاجتماعي التي ما زالت تدور في الحلقة المفرغة نفسها منذ تولى الملك محمد السادس العرش عام 1999. وتفاقم هذا الوضع طوال العشرية الماضية مع ارتفاع منسوب القمع العنيف الذي واجهت به السلطات مطالب السكان، بما فيها تلك البسيطة المتعلقة بتوفير الخدمات الاجتماعية الأولية، وانتهى المطاف بأصحابها في غياهب السجون بأحكام ثقيلة، تصل إلى 20 سنة، كما حدث مع قادة «حراك الريف» القابعين وراء القضبان. وطاولت حالات القمع أصواتا حرّة منتقدة متمثلة في صحافيين مستقلين ونشطاء مدنيين حقوقيين، تعرّض كثيرون منهم، طوال السنوات الأخيرة، للتضييق والمحاكمات والسجن، بهدف إخراس أصواتهم. وثمّة اليوم ثلاثة من ألمع الصحافيين المغاربة يقضون عقوبات سجنية بأحكام ثقيلة، وصلت إلى 15 سنة سجنا نافذا، يؤدّون ثمن جرأتهم على انتقاد حالة الهيمنة التي باتت تفرضها الأجهزة الأمنية على كل منافذ الفعل السياسي والإعلامي في المغرب، وهو ما أدّى إلى إشاعة جو من الخوف العام داخل المجتمع، هو الذي تجري في ظله هذه الاستحقاقات من دون رهانات سياسية حقيقية.
وحتى بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية، الإسلامي، الذي قاد الحكومة ولايتين متتاليتين، فإن نتائج انتخابات اليوم، سواء أكدت تصدّره لها أو تراجعه أمام أحد الأحزاب المنافسة له المدعومة من الدولة، فلن يغير هذا الأمر أي شيء من قواعد اللعبة السياسية، أو من موازين القوى ما بعد هذه الاستحقاقات. وأبعد من ذلك لن يطرأ أي تغيير ملموس على حياة فئاتٍ واسعة من المغاربة فقدت ثقتها في تحسين ظروف معيشتها، في ظل المنظومة نفسها التي تحكم من خارج المؤسسات المنتخبة، وبعيدا عن كل محاسبة أو مساءلة. ففي انتخابات 2016 التي كان فيها التصويت سياسيا بالدرجة الأولى، أملته حالة الاستقطاب السياسي الحادّ ما بين الحزب الإسلامي الذي رفع زعيمه السابق، عبد الإله بنكيران، شعار محاربة التحكّم في الحياة السياسية، والاتجاه الأمني النافذ داخل الدولة الذي يسعى إلى إبعاد الإسلاميين عن رئاسة الحكومة، أصيب الذين مَنحوا أصواتهم العقابية ضد خيار الدولة للحزب الإسلامي، آنذاك، بخيبة أمل كبيرة بعد المناورات السياسية التي قامت بها السلطات لإفراغ فوز الإسلاميين من كل محتوى، وإعادة فرض الواقع الذي تتحكّم في إدارة دواليبه من خلف الستار الأذرع نفسها القوية للدولة العميقة التي لا تُنتخب ولا تُحاسب.
حالة العزوف أو المشاركة في الانتخابات التي تُعتمد مقياسا لمصداقية العملية الانتخابية وما يتمخض عنها من مؤسسات منتخبة لم تعد تشكّل رهانا سياسيا كبيرا عند كل استحقاق مغربي، بما أن الأرقام المعلن عنها، وإن لم يتم التشكيك في مصداقيتها، لا تعكس الواقع، بما أن قرابة ثلث المؤهلين للمشاركة (25 مليوناً) في الانتخابات الحالية غير مسجّلين أصلا في لوائح التصويت التي تضم 18 مليون مسجل فقط، وأكثر من نصف هؤلاء لا يصوّتون، وفئاتٌ كبيرة ممن يصوّتون أميون، تجري استمالتهم إلى مراكز الاقتراع بالإغراءات المادية التي يقدّمها لهم المرشحون أو بتحفيز أو تخويف من أجهزة الدولة التي يكون هاجسها هو الرفع من نسب المشاركة.
وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات تجري بمشاركة نحو 32 حزبا سياسيا، فهي في واقع الأمر لا تعكس وجود تعدّدية سياسية حقيقية، فأغلب الأحزاب، بما فيها التي توصف بالـ«كبرى»، لم تطرح أي بديل، في برامجها الانتخابية المتشابهة، يعد بوضع حد لحالة الهيمنة والتحكّم التي يفرضها ثنائي السلطة والمال على الحياة السياسية في المغرب. وبالتالي، لن تزيد الاستحقاقات الحالية سوى تأكيد هيمنة نظام الحكم الذي يقمع مطالب الانتقال نحو الديمقراطية الحقيقية في المغرب، ويكرّس صورة الديمقراطية الشكلية الموجهة للاستهلاك الخارجي.

(كاتب وإعلامي مغربي)

> تجري الانتخابات بمشاركة نحو 32 حزباً إلّا أنّها لا تعكس وجود تعدّدية سياسية حقيقية

من إحدى الحملات أول من أمس في الرباط (جلال مرشدي/ الأناضول)

كاريكاتير **عماد حجاج**

درعا... عودة الاستعمار القديم

غازي دحمان

على مرأى العالم ومسمعه، يجري التنكيل بدرعا. تجتمع قوّة إقليمية مشكّلة من مليشيات سورية وعراقية ولبنانية، برعاية إيران، وإدارة روسية، تضع الخطط، بما فيها التدمير والقتل بمنهجية، وتقديم الغطاء الدبلوماسي، ويُقابل ذلك كله صمت عربي ودولي غير مفهوم، على الرغم من أن أصوات القنابل التي تفتك بدرعا، ورائحة البارود، وأصوات استغاثات أهلها قد مزّقت أسلاك الحدود الشائكة. تذهب تحليلاتٌ كثيرة، زوراً، أو لعدم فهم، إلى الحديث عن وضع درعا الفريد، بوصفها تقع على خط صدع الصراع الدولي والإقليمي، ومركز لتقاطعات إقليمية ودولية، وسواها من العبارات الطنّانة. والواقع أن هذه ليست سوى كليشيهات يردّدها المحلّلون، الذين يرغبون وسم تحليلاتهم ببعد وعمق استراتيجيين، في حين أن درعا وحيدة تخوض في النار، لا قريب ولا صديق يسمع صدى صرخاتها. ويذهب الممانعون إلى أن الحرب الكونية على نظام الأسد، أو محور الممانعة، بدأت من درعا، وتنتهي اليوم في درعا، في إشارة إلى انتصار محور الممانعة وهزيمة خصومه الافتراضيين.
كل ما يقال من هؤلاء وأولئك لا يمتّ لمجريات الأمور بصلة. وللتأكيد على أن درعا لا هي صدع ومركز للتقاطعات، ولا هي نقطة البداية للحرب الكونية المزعومة. في درعا، ومنذ تشكيل غرفة الموك، بدأت مرحلة تراجع الزخم الثوري. قبل ذلك كان ثوار درعا، وجميعهم من المدنيين، قد حرّروا ما يعادل 75% من مساحة المحافظة، واستولوا على أسلحة معسكرات النظام، وهي بالأطنان. وكانت الخطوة التالية التقدّم باتجاه دمشق، ثم جاءت «غرفة الموك» لتضبط تقدّم الثوار، وتوقف تمدّدهم وتمنعهم من الاقتراب من دمشق، لأسبابٍ سنفهمها بعد ذلك، تتعلق برؤية الرئيس الأميركي في حينه، باراك أوباما، للصراع في سورية، بمعنى أنّ ثمّة أطرافاً أرادت توظيف تقدّم الثوار في مفاوضاتها وألعابها السياسية.
لم يكن صعباً على نظام الأسد التقاط هذا التحوّل الإستراتيجي وفهم أبعاده، وإدراك انه أمام فرصة لتغيير الوقائع وقلب المعادلة في جنوب سورية، مستخدماً في ذلك خلطة من الأساليب والوسائل القذرة، أشار الزميل معن البياري إلى إحداها، «النهج الإسرائيلي للنظام في درعا» وهي اتباع النهج الإسرائيلي القائم على استخدام أقصى درجات القوّة في مواجهة مخاطر ليست بالحجم نفسه، من دون مراعاة أي اعتبار أخلاقي أو قانوني.
واللافت أن نظام الأسد دمج في استراتيجيته في مواجهة ثوار درعا، سياسات بعضها مستوحى من قرون ماضية، مثل سياسة استئصال السكان الأصليين وزرع سكان جدد موالين مكانهم، كما فعل في قرى مثلث الموت بين أرياف دمشق ودرعا والقنيطرة. وبعض هذه السياسات توقف بعد «صلح وستفاليا» في منتصف القرن السابع عشر، استخدام البعد الديني في الصراع، وهو ما يمثله استقدام المليشيات العراقية والباكستانية واللبنانية، والتي ترفع رايات طائفية صريحة، وتحاصر براياتها وأفكار معتنقيها درعا البلد، وتنذرهم بالويل والثبور. وطبعاً من دون نسيان سياسة النفي التي تذكّر بأساليب انتهت على الأقل منذ قرن، وربما آخر حالة نفي تستحضرها الذاكرة العربية، نفي اللورد اللنبي الزعيم المصري، سعد زغلول، سنة 1921، إلى جزر سيشل في المحيط الهندي، وسبق لنظام الأسد أن نفى الآلاف من سكان درعا سنة 2018 إلى إدلب، وما زال يرغب بنفي مزيد منهم.
جديد هذه السياسات، تم استيحاؤه من سياسات الإمبريالية الحديثة، ومن تطبيقات شركات النفط والغاز العالمية، وخصوصا في أفريقيا، حيث قامت بتجريف البيئات المحلية التي تمرّ بها خطوط نقل الغاز والنفط، لضمان عدم اعتراض هؤلاء على مرور أنابيب النفط من أراضيهم، وضمان سلامتها من جهة أخرى. ويبدو أن هذه السياسة يُراد إحياؤها في درعا التي سيعبرها خط الغاز العربي إلى سورية ولبنان، والذي يعتبر مقدمةً لإعادة تأهيل نظام الأسد، بحكم الواقع والضرورة، وإعادة دمجه في المنظومة العربية، بذريعة أنه باقٍ ويتمدّد.
وهنا، تبيح البراغماتية وسياسات إعلاء المصالح لأصحابها أن يضعوا أيديهم على آذانهم حتى تنتهي عملية اغتصاب درعا، وتبدّد صراخها في الأثير.
كذلك، الوضع القانوني للسلطة في سورية شبيه تماماً بوضع سلطات البلدان المستعمرة، فقد ساد، في مرحلة استعمارية متقدّمة، مفهوم شبه الدولة، أو الدولة ناقصة السيادة، ومن أهم معالمها، عدم سيطرة الدولة على حدودها وأراضيها، وسلطاتها خاضعة لحاكم خارجي، وهو ما ينطبق تماماً على سلطة نظام الأسد في وضعها الراهن.
هذه الأنماط من السياسات عادة ما يتم ذكرها بخجل، وتحاول البشرية أن تتخطّاها، وحتى محوها من الذاكرة، لما انطوت عليه من توحّش وانحطاط أخلاقي وقيمي، إذ إن أبشع ما صنعته السياسة منذ عرفها البشر حروب الإبادة والتهجير والقتل على أساس ديني أو لتحقيق مصالح اقتصادية. لكن لمَ يتم غض النظر عنها في درعا اليوم؟

(كاتب فلسطيني)

> الوضع القانوني للسلطة في سورية شبيه تماماً بوضع سلطات البلدان المستعمرة

درعا التي لا حظ لها ولا جيران

أرنست خوري

لطالما قيل، منذ اندلاع الثورة السورية، إن أقوى سلاح بيد النظام حظه الذي يفلق الصخر، كما يردّد أهل بلاد الشام. والحظ الباسم هنا يشترط وجود آخر بائساً هناك، أي عند الذين يحلمون بالتحرّر من حكم الطاغية، وقد اختصروا المعادلة بلغتهم الشعبية: يا الله ما لنا غيرك يا الله. وربما كانت درعا أوضح مثال على انعدام حظ السوريين ووفرته بالنسبة للنظام. منذ كتب أولئك الأطفال حِكمتهم على جدران درعا، وأهل المحافظة الجنوبية يتساءلون حائرين: كيف يمكن أن تتفق كل الظروف ضدنا إلى هذه الدرجة؟ كيف يمكن أن يكون موقعنا الجغرافي المحاذي للأردن وللجولان لعنة بهذا الشكل؟ لم يتأخر النظام عن تقديم الأجوبة: درعا فرصة استثنائية لبقائي. أميركا شديدة الاهتمام بالمحافظة لقربها من إسرائيل. روسيا وإيران تتنافسان على أرضي، إذاً فلنترك لروسيا أن تكون وسيطاً بين أطراف كثيرة. الجانب الشكلي الذي يظهر اليوم من أكذوبة دور الحكم لروسيا بين النظام وأهل درعا البلد، لا يخفي الوساطة الروسية الحقيقية بين إيران من جهة، وأميركا وإسرائيل من ناحية ثانية. والوسيط في السياسة يمكن أن يصبح حاكماً بأمره مثلما هو معلوم. هكذا أقنعت موسكو واشنطن باتفاق نهاية 2017 لوقف القتال بين قوات النظام ومسلحي المعارضة، وقد مهّد الأرضيةَ لاتفاق روسي – إسرائيلي، برعاية أميركية، لإبعاد إيران ومليشياتها عن الحدود الإسرائيلية عشرات الكيلومترات. كان منطقياً على ضوء ذلك دفن غرفتي «الموك» و«الموم» لتدريب الفصائل المسلحة ودعمها. أهالي درعا، بأوضاعهم الكارثية، ربما رأوا عن حق، أن الشيطان الروسي ألطف من ذلك الإبليس الإيراني، ذلك أنّ روسيا، التي تتصدر لائحة قَتَلة السوريين، لا ترغب في تغيير التركيبة الديموغرافية للمنطقة على الأقل. أما إيران، فمشروعها الطائفي الإحلالي كفيل بجعل الضحايا يفضلون قاتلهم الروسي.
لم يكن الأردن بعيداً عن جولات الاتفاقات الأميركية الروسية الإسرائيلية. اضطر أن يستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين في الفترة الأولى للحرب، ثم أغلق الحدود. ظل متردّداً بين تفضيله بقاء نظام الأسد وعدم القدرة على المجاهرة بالرغبة الدفينة تلك. منعت المملكة أي شخص سوري يقيم هناك من الحديث في السياسة، وكانت حوادث حظر اجتماعات المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني في الأردن شديدة التعبير عن مدى تضامن عمّان مع الشعب السوري. أما اليوم، فقد دقّت ساعة إعادة تأهيل النظام السوري بالنسبة للأردن. أميركا أصدرت إعفاءات من قانون قيصر لكل من مصر والأردن ولبنان، فها هي الفرصة المؤاتية لتسريع الخطوات باتجاه قطف ما يمكن قطفه بفتح الحدود وتبادل اللقاءات مع حكام دمشق والمساهمة في تحصيل مكاسب إعادة الإعمار والتخلص من عبء اللاجئين وإعادة فتح طريق سورية - الأردن - الخليج والعمولة المجزية التي تحتاجها خزائن الأردن. لا تركيا ولا الأردن وافقا على استقبال أيٍ من المطلوب تهجيرهم من درعا. حصار الـ76 يوماً لم تسمع به عمّان. هنا الحدود ليست أرحم مما هي في المقلب الآخر، عند الجولان. أما على الجهة الجنوبية الشرقية لدرعا، أي السويداء، فقد تكفل النظام طيلة سنوات ببناء جدار طائفي نفسي شديد الارتفاع بين المحافظتين، ونجح في مسعاه. إذاً، لا حدود لدرعا ولا جيران. سيرفرف علم النظام فوق المؤسسات العامة في المدينة، وسينتشر المحتل المحلي داخل أزقة درعا البلد، وسيسلّم أهل المدينة سلاحهم الفردي الذي آمنوا أنّه يحميهم ولو نفسياً من جرائم الفرقة الرابعة ومليشيات إيران، وسيهجَّر شباب صمدوا كلّ هذه السنوات. استسلام؟ نعم هو كذلك، لكن ما همّ؟ في إدلب وريف حلب دولة «هيئة تحرير الشام» تعزز بنيتها، وأتباع تركيا هناك يظنون أنّ الثورة انتصرت عندهم. غداً يتسابق العرب على إقناعنا بأنّ بشار الأسد تغيّر، مثلما تغيرت حركة طالبان، وأميركا مطمئنة إلى أمن إسرائيل. انتهى العرض، فلتغلق الستارة.

ذكرى هجمات سبتمبر الكئيبة

مروان قبلان

تمرّ هذا الأسبوع ذكرى مرور عقدين على هجمات «11 سبتمبر» التي استهدفت الولايات المتحدة في رموز كبريائها المالي والعسكري والسياسي. وعلى الرغم من حصول إجماع عالمي على إدانة العمل، واتفاق على تسميته إرهابا، إلا أن المواقف تختلف، بعد هذه النقطة، اختلافا بينًا، بحسب ما نجم عن الهجمات من نتائج. الولايات المتحدة تعدّها، بطبيعة الحال، كارثة وطنية كبرى، إذ تسببت في قتل نحو ثلاثة آلاف من مواطنيها، ثم تكبّدت آلافًا آخرين من القتلى في الحروب التي أطلقتها على الأثر، وأنفقت فيها أيضًا تريليونات الدولارات. ولم تتوقف التداعيات أميركيًا عند هذا الحد، ففي بداية الهجمات، أقبلت الولايات المتحدة، تروم الانتقام لكبريائها، بوصفها قوة عظمى لا ندّ لها على الساحة الدولية، وأدبرت، في نهايتها، دولة منهكة تكافح من أجل الحفاظ على تفوقها ومكانتها العالمية. الأفغان والعراقيون تكبدوا أيضا خسائر فادحة بسبب هجمات سبتمبر/ أيلول، إذ أقدمت الولايات المتحدة بعدها على غزو بلديهما، وتدمير أسس النظام الإقليمي في المشرق العربي، باحتلالها العراق وتشريعه على الفوضى. وفي سياق سعيها إلى تغطية إخفاقاتها، ساهمت الولايات المتحدة، فوق ذلك، في صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بغضّها الطرف عن السياسات الطائفية التي انتهجتها إيران وحلفاؤها الذين جاؤوا إلى السلطة في العراق على ظهر الدبابات الأميركية، ما تسبّب بكارثة جديدة طاولت أرجاء المنطقة. على الطرف الآخر، كانت إيران، الصين، وروسيا، المستفيد الأكبر من هجمات سبتمبر، إذ خلّصت إيران، من دون أدنى جهد، من عدوين لدودين: فإلى الشرق منها أسقطت واشنطن حكم حركة طالبان في أفغانستان، وإلى الغرب أسقطت نظام «البعث» في العراق، لتعطي تيار الأصوليين القوميين في إيران، ومشروع الهيمنة الإقليمية الذي حملوه، «قُبلة الحياة»، بعد أن كان معزولا يحتضر مع وصول الرئيس محمد خاتمي إلى الحكم في طهران. أما الصين، التي انشغلت عنها واشنطن بحروب استنزافٍ عبثيةٍ في العالم الإسلامي، فانتقلت خلال عقدين من دولة طرفية في النظام الدولي إلى ثاني اقتصاد في العالم ومنافس تكنولوجي وعسكري شرس للولايات المتحدة. روسيا أيضًا حققت مكاسب كبرى، وإن لم تكن بحجم مكاسب الصين، إذ انتقلت من دولة منهارة، فقيرة، مرهقة بالديون بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى قوة ذات وزن على الساحة الدولية، تقود مع الصين معسكرا يسعى إلى تقويض النظام الليبرالي الدولي الذي تقوده واشنطن وإنشاء نظام جديد قوامه رأسمالية أوتوقراطية.
الآن، وبعد عشرين عامًا، تبدي واشنطن تعبًا من حروبها في العالم العربي – الإسلامي، وتعلن رغبتها في المغادرة، تاركة وراءها حطام أمة، ودولا فاشلة تتناهشها المليشيات، وحروبا لا تريد أن تضع أوزارها في سورية واليمن والعراق، فقط لأن إيران تريد تحسين شروط الاتفاق على برنامجها النووي، وتأمين خطوط للدفاع عن مشروعها الإقليمي. لا تكتفي واشنطن في الذكرى العشرين لهجمات سبتمبر في الإعراب عن رغبتها في الانسحاب بأي ثمن، وكيفما اتفق، كما فعلت في أفغانستان أخيرا، بل تريد من شعوب المنطقة العربية أن تموت بصمت، ومن دولها أن تلزم الهدوء والصبر إزاء محاولات تقويضها وتفكيكها، فهي لا تريد أن يشغلها شيء، أو يشتّت انتباهها أمر، عن التحدّي الأعظم الذي يواجهها: الصين. من الجيد طبعًا أن نرى الولايات المتحدة تشجّع على حصول انفراجات، وتحثّ دول المنطقة على إجراء عملية إعادة حسابات لسياساتها ومواقفها، بدلا من تأجيج الخلافات وتعقيد الأزمات، كما فعلت إدارة ترامب في أزمة 2017 الخليجية. ولا بأس حتى في أن تخفّف واشنطن من حضورها العسكري الثقيل في المنطقة، إذا كان هذا يؤدّي إلى تعزيز فرص تحقيق الاستقرار فيها، ويقلّل حدة التنافس بين دولها، بما في ذلك على إرضاء واشنطن وتقديم الخدمات لها. لكن واشنطن يجب أن تفعل ذلك في إطار مقاربةٍ شاملةٍ تنخرط فيها بشكل جدّي لإعادة بناء ما دمرته سياساتها في المنطقة خلال عقدين، بدل أن تطلب منا دفع ثمن التهدئة الإقليمية التي تسعى وراءها، فنكون بذلك قد دفعنا ثمن هجمات سبتمبر مرتين: عندما غزت واشنطن المنطقة وقوّضت أركانها، ثم وهي تخرج منها بعدما دمرت موازين القوى فيها.

درعا ونهاية الرهان على الحلّ الدولي في سورية

برهان غليون

في تعليقه على أحد مقالاتي الأخيرة، كتب أسامة سلو: «صار لنا عشر سنوات نسمع نفس الكلام. اهترأت وانشطرت قلوبنا. نريد الحلول. أنتم بالخارج، لماذا لحد الآن لا تتواصلون مع الشياطين الزرق لحلّ هذه القضية؟». والمقصود طبعا إيجاد حل للصراع القائم في سورية وعلى أراضيها، والذي تشارك فيه خمس دول على الأقل، وأصبح ذا أبعاد إقليمية ودولية طاغية.

وقد أجبته باختصار بأنّ «الشياطين الزرق» لا يريدون التوصل إلى حلّ. وبعضهم لا يستطيعون أو لا يتفقون على الحلّ: أي على تقاسم الفريسة. لذلك الحلّ عندنا - نحن السوريين - وإلا لا يوجد حل. ولأنّه عندنا، فإنّ من واجبنا أن نبحث نحن أنفسنا عنه. وإذا رفضنا ذلك، أو أخفقنا فيه، ينبغي ألّا نلوم سوى أنفسنا. فلا يمكن أن نتوقع أن يكون «الشياطين الزرق» أرحم بنا من أنفسنا.

وتأتي مأساة درعا الراهنة، وخطر تدمير المدينة وتهجير أهلها، كما حصل من قبل مع مدن سورية عديدة، لإحلال مليشيات إيرانية أو تابعة لطهران مكانهم، لتضع نقطة الختام على هذا الحلّ الدولي الذي ما زلنا نركض خلف سرابه منذ أكثر من عشر سنوات من دون طائل. وإذا استمرّت الأمور على ما هي عليه، لن يتأخر الوقت، حتى نكتشف أنّ الحل الدولي لن يختلف كثيرا عن الحلّ الروسي، ولا عن الحلّ الإيراني الذي يقوم على إعادة تأهيل نظام الأسد بوصفه الغطاء الشرعي للاحتلالات المختلفة، ولتقاسم المصالح والنفوذ في بلدٍ لم يعد له مالك ولا صاحب.

ويبدو لي اليوم أن السبب الأكبر في استمرار المحنة السورية من دون حل هو الاقتناع الذي تملّك أكثر السوريين، من النخبة المثقفة والسياسية والجمهور أيضا، بأنه لا يوجد حلّ في جعبتنا نحن، بل لن يمكننا، مهما كان الحال، أن نصل إلى حل بيننا، بعد الرد الهمجي والصاعق للنظام على جمهور الثورة الذي يمثل غالبية الشعب، وبعد انقسام الرأي العام، وتفتت قوى المعارضة وتهافتها، ونجاح حلفاء النظام وعديد من الدول الحليفة وشبه الحليفة في تغيير النظر إلى ما يحصل في البلاد من مسألة صراع سياسي من أجل الحرية واسترجاع الناس حقوقهم وحرياتهم الأساسية إلى مسألةٍ بدت، في البداية، ثانويةً، لكن سرعان ما تحوّلت إلى المسألة المركزية بالنسبة لجميع الأطراف العربية والدولية، وهي الحرب ضد الإرهاب، وفي ما وراءها لجم الصعود الشعبي الواسع في المنطقة كلها الذي يحمل في طياته، كما لا يزال، الاعتقاد سائدا، انتصار الإسلاموية التي صارت تختصر في نظر كثيرين روح الديانة الإسلامية ذاتها.

بدأت هذه الديناميكية السلبية التي انتهت بتخلّي قطاعات واسعة من الرأي العام، العربي والعالمي، عما سمي الربيع العربي، منذ اللحظة التي واجهت فيها الأنظمة القائمة النشطاء الشباب بوابل من الرصاص، قبل أن يتحول القمع إلى تنظيم للمجازر الدموية، وفي سورية إلى قصف المدنيين وتدمير المدن بالبراميل المتفجرة وعدم التردّد في استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا ما دفع عديدين إلى تعليق آمالهم على التدخل الدولي على منوال ما حصل سابقا في ليبيا. وعزّزت هذا الميل حاجة فصائل المعارضة إلى السلاح والذخيرة لمواجهة طوفان المليشيات الإيرانية، وفي مقدمتها حزب الله اللبناني، ووقف عدوانها. لكن تهميش المعارضة وإخراجها من ساحة الصراع، ومعها قضية الثورة التحرّرية ذاتها، لم يتحقق إلا بعد الإعلان المدوي عن قيام دولة الخلافة الداعشية في مدينة الرقة، ورفض فصائل المعارضة التخلّي عن أولوياتها لصالح المشاركة في هذه الحرب، والتفرغ لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية وحده، وهو ما جعل من مكافحة الجائحة الجهادية المعركة الوحيدة المعترف بها في نظر المجتمع الدولي، على الرغم من استمراره في إدانة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان على يد مليشيات إيران والقوات النظامية الرديفة لها.

وما من شك أيضا في أن تفاقم الانقسامات داخل صفوف الثورة والمعارضة قد عزّز الاعتقاد بقصور السوريين، وعجزهم عن التفاهم في ما بينهم، للتوصل إلى حلول متفاوض عليها وقابلة للحياة. هكذا انتهى الأمر بتسليم أوراق القضية بنسبة 99%، حسب عبارة قديمة لأنور السادات، للمجتمع الدولي، في انتظار أن يحصل التوافق الدولي المنتظر والروسي الأميركي بشكل خاص في يوم ما. وشيئا فشيئا، تقلّص دور المعارضات، بجميع تياراتها، إلى مطالبة المجتمع الدولي بتدخلٍ جدّي، والتذكير بالقرارات الدولية والتمسّك بها كما لو كانت وثائق ملكية، أو آيات «قرآنية» يعزّز ترددها فرص تطبيقها، ويضمن التزام الدول المعنية بتعهداتها. وفي هذا السياق، بدأت مجموعات المعارضة المختلفة سباقها على إنشاء المنصّات السياسية المختلفة، والحصول على دعم العواصم المعتبرة، أملا بأن تحجز لنفسها المكان اللائق بها في أي مفاوضات أو هيئات انتقالية تسفر عنها مفاوضات التسوية السياسية. واستسهل عديدون منها إجهاض مؤسسات المعارضة القائمة: من مجلس وطني وائتلاف وهيئة مفاوضات ثم لجنة دستورية، بأمل انتزاع مواقع أفضل لهم في المؤسسات البديلة التي سوف تحل محلها. والنتيجة فقدان جميع المؤسسات صدقيتها، وانحسار اعتراف الدول واهتمامها بها، بعد انحسار اهتمامها بالقضية السورية ذاتها.

وبعدما خسرنا، كما كان متوقعا، كل ما كنا قد أنجزناه من مكاسب، ومن رصيد سياسي، لقاء سنوات من التضحيات الشعبية الاستثنائية، لم يعد لنا خيار، ولا صار يضيرنا العمل، كقوى رديفة، إلى جانب الدول الأجنبية ولخدمة أجنداتها الخاصة والإقليمية. وبمقدار ما أصبحنا ندين بمواقعنا إن لم يكن ببقائنا لدعم هذه الدول ونفوذها، لم نعد نعرف، على ما ذكّرنا به حازم صاغية، في تعليقه على عاقبة الانسحاب الأميركي من أفغانستان، في ما إذا كان من مصلحتنا أن نطالب برحيل القوات الأجنبية من بلادنا، أم أن نتمسّك ببقائها وتوسيع تدخلها.

لكن، على الرغم من وضعنا ثقتنا كاملة في المداولات الدولية، وتوظيف كل جهودنا في بناء الصداقات مع جميع العواصم المعنية، ها نحن لا نزال نراوح في المكان، ولم نتقدم خطوة إلى الأمام. بالعكس، غاب أفق الحل تماما أمامنا، فلا الأمم المتحدة قادرة على تنفيذ قراراتها، ولا تدخلات الدول تجاوزت مستوى الضغط بعقوباتٍ لا تكلفها شيئا، ولكنها تضعف مقاومة الشعب بمقدار ما تقوّض الدولة وتفكّك النظام وتحوّله إلى عصابات نهب وسلب. ولا يبدو أن هناك دولة، بين تلك التي راهنا على دعمها، ترى أن لها في سورية من المصالح ما يدعوها إلى أن تبذل مزيدا من الجهد، وما بالك بالتفكير بمواجهة طهران، المهندسة الحقيقية للحرب، والمستفيدة الرئيسية منها. بل يعتقد معظمها أن غرق طهران في مستنقع الخراب المشرقي ربما كان الوسيلة الأفضل لاحتواء قوتها العسكرية المتنامية، وتشديد العزلة المفروضة عليها. ولن يضير الدول الأطلسية، إذا ما احتاج الأمر، أن تنسحب من المشرق، وتتخلّى عن مصالحها فيه، إذا كان هذا هو الثمن لتحقيق هذا الاحتواء، ولتجنب أي مواجهة، في انتظار أن يفعل الزمن فعله.

لذلك، لم تعد القضية السورية تحظى، كما هو واضح للجميع، باهتمام كبير، وربما بأي اهتمام، من المجتمع الدولي، وفي طليعته الدول الغربية، والعربية أيضا. ولا يبدو أن الدول الخمس التي تشارك في الحرب السورية مستعجلةً للتوصل إلى حل. بل إن لبعضها، مثل إيران، مصلحة في تعطيل أي حل، لأن مزيدا من الخراب والفوضى والانهيار لدول المشرق ومجتمعاته يعني أيضا مزيدا من الفرص والإمكانات لتمزيق فريستها أشلاء، وتسهيل ابتلاعها وفرض سلطتها ونفوذها في كل المجالات والمؤسسات المنهارة. هكذا تغيب سورية شعبا ودولة عن المشهد باضطراد، ويتزايد غرقها، يوما بعد آخر، بل ساعةً بعد ساعة، في وحل سياسات التطهير الطائفي والتغيير الديمغرافي والتقويض السياسي والثقافي والديني لهوية البلاد ووجودها.

عن الانتقال السياسي الموعود والكاذب... لن نتقدّم أبدا في قضيتنا، طالما بقينا نعتقد أن الحل للمحنة السورية لن يأتي إلا من الخارج، أو هو في يد واشنطن وموسكو وطهران وأنقرة وغيرها، وأننا غير قادرين، أو ليست لدينا القدرة المادية والمعنوية التي تؤهلنا للخروج منها بوسائلنا الذاتية. لقد فقدنا بالتأكيد السيطرة على مصيرنا وثقة المجتمع الدولي بإمكاناتنا السياسية، وأصبحنا ضحية تفاهم دولي على تقاسم مصالحنا، لا على حمايتها أو المحافظة عليها. لكن ينبغي أن يكون هذا الوضع هو الحافز لنا للخروج من سلبيتنا، والسعي

> غاب أفق الحل أمامنا، فلا الأمم المتحدة قادرة على تنفيذ قراراتها، ولا تدخلات الدول تجاوزت مستوى الضغط بعقوباتٍ لا تكلفها شيئاً

> لن يكون البحث عن تفاهم سهلاً، وليس الطريق معبّداً له، ولا الوسائل والتسويات التي علينا صياغتها والقبول بها جاهزة

إلى استعادة المبادرة في علاج قصورنا وتقرير مصيرنا. وما أفسده الدهر وما لا يمكن للعطار إصلاحه لا يمكن إصلاحه إلا بإرادة قوية وروح مبادرة استثنائية، ومعجزة ذاتية. ولنا في ذلك أسوة في نجاح الشعوب في القرن الماضي في تجاوز الصدمة الاستعمارية التي لم تكن تتوقعها، ولم يكن لها خيار في حصولها، فلم يأت الاستقلال هدية من هذه الدول لأي شعب، ولكنه حصل نتيجة تصميم الشعوب واستعادتها ثقتها بنفسها، وتصلب إرادتها، وعزمها على مواجهة قصورها ونقاط ضعفها وانقساماتها ونزاعاتها الداخلية، أي على تنمية قواها الذاتية واستثمارها الواقع النقيض الذي ولدته الحركة الاستعمارية ذاتها، أعني روح القومية والدفاع عن الهوية والحق في مواكبة المدنية. وهذا ما ألهم الشعوب إبداع استراتيجيات عديدة لإبطال التفوق الاستراتيجي للمحتل، والتعلّم من الانتفاضات المدنية، وحروب العصابات، والحروب الطويلة المدى، التي مكّنتها من بناء قواها الذاتية وتغيير موازين القوة الذي فرض على المحتلين التخلي عن أطماعهم أو التفاوض على مناقشتها.

لا يعني ذلك تجاهل دور المجتمع الدولي، أو التخلّي عن العمل معه وعليه، مهما كان موقف أعضائه، لأننا من دون ذلك لن نستطيع أن نثمر عملنا على المسار الداخلي أيضا. إنما من دون النجاح في إعادة بناء الذات، الذي لا يحصل إلا بالاشتباك مع الواقعين، الداخلي والخارجي، معا، والاستمرار في العمل ومراكمة المكاسب والنجاحات وتثميرها لصالح المشروع الداخلي الوطني، لن تكون للدعم الخارجي أي قيمة تذكر. وقد أظهر الانسحاب الأميركي من أفغانستان، أخيرا، بعد إنفاق أكثر من تريليوني دولار لدعم نظام من صنعها وموال لها، أن التغيير المفروض من الخارج لا أمل له بالبقاء والصمود. وهذا هو أيضا درس العراق الذي لا يزال غارقا في أزمته يحاول عبثا، بعد عقدين، الخروج من الفوضى التي أدخلته فيها التجاذبات الإقليمية والدولية. وهو يؤكد أن الشعوب التي تخفق في معالجة الأسباب الذاتية لأزماتها ونزاعاتها، سواء كانت ناجمة عن الخيارات السياسية الخاطئة لحكوماتها، أو عن الاختلالات والتناقضات البنيوية التي ورثتها من تاريخها وجغرافيتها السياسية وظروف تكوينها، تبقى عرضة لامتحان دائم لوجودها، وتنتقل من أزمة إلى أخرى، ومن انتفاضة إلى انتفاضة، بمقدار ما تعجز عن بناء أسس ثابتة للتفاهم بين جماعاتها ومواطنيها وتُخفق في بلورة إطار وطني شرعي ومقبول من جميع أطيافها.

لن يكون البحث عن تفاهم داخلي سهلا، وليس الطريق معبدا له، ولا الوسائل والتسويات الصغيرة والكبيرة التي علينا صياغتها والقبول بها جاهزة وفي متناول اليد. ولن يكون أيضا ثمرة لمعة عبقرية لفرد أو جماعة. إنه لن ينبع إلا من انبثاق إرادة قوية ومشتركة للخروج من المحنة واستعداد الجميع للمشاركة في التفكير في المشكلات والسياسات التي أدّت، عقودا قبل الثورة، إلى تقويض الدولة وأن تختطفها طغمة لا تشعر بأي انتماء، ولا يهمها مصير الدولة ولا مصير شعبها، بل هي، بالعكس، تشعر بالنصر والفخار لنجاحها في تقويضها وإذلال الشعب وتجويعه وإخضاعه لكل أصناف الاحتلال.

ومن دون ظهور هذه الإرادة الموحدة والتحلي بشجاعة الاعتراف بالعيوب والنقائص وتصفية الحسابات المعلقة لبدء حياة جديدة على أسس المساواة والعدل والإنصاف والتعاون والتضامن، كما هو حال الشعوب المتمدنة، لن يكون هناك أي انتقال سياسي، وسيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحقيق الخلاص لأحد.

وفي المقابل، لا يعني فشلنا في ذلك سوى الاعتراف بأننا غير قادرين على التفاهم، وأننا لسنا شعبا أو أهلا لتكوين شعب، ولا يمكن أن نستمر في العيش معا إلا في ظل نظام الاستبداد وقانون القهر والطغيان. وإذا ساد هذا الاعتقاد، وهو في طريقه إلى ذلك، سوف نمهد نحن أنفسنا الطريق، عاجلا أم آجلا، لإعادة تأهيل المجتمع الدولي نظام الأسد، تصديقا لما نسب من قول لعمرو بن العاص: «سلطان غشوم ظلوم خير من فتنة تدوم». فهل هناك خيارٌ ثالث يجنبنا المحنتين: الفتنة الدائمة أو السلطة الغاشمة؟ هذا هو السؤال وهو التحدّي في الوقت نفسه.

(أول رئيس للمجلس الوطني السوري)

سعيّد وإعادة تشكيل المنظومة السياسية التونسية

بشار نرش

بعد مضي قرابة الشهر ونصف على «إجراءات» الرئيس التونسي، قيس سعيّد، في 25 يوليو/ تموز، لا تزال الأزمة السياسية في تونس محلّ خلاف بين من يصف تلك «الإجراءات» انقلابا على الدستور والمبادئ الديمقراطية، بتشجيع من دول «الثورة المضادة»، وآخرين يصفونها «حركة تصحيحية» لإعادة الثورة الشعبية إلى مسارها الصحيح. وبصرف النظر عن هذا الخلاف، يبدو أن سعيّد ماض في تنفيذ خطته الهادفة إلى إعادة تشكيل المنظومة السياسية التونسية بكاملها، وفقاً لرؤيته وأهدافه في محاولة للإمساك بكامل خيوط السلطة، واستكمال السيطرة على الدولة التونسية، في تكرار للتجربة المصرية، وإنْ بأدوات أخرى. وقد بدأت مساعي الرئيس التونسي الفعلية بإعادة تشكيل المنظومة السياسية في البلاد تتكشف تباعاً، من خلال تأويلاته الفريدة نصوص الدستور التونسي، والتي نتجت عنها مجموعة من «الإجراءات» التي هدفت، فيما هدفت إليه، إلى محاولة السيطرة على الحياة السياسية وتجميع السلطات بيده، حيث تجلّت أولى هذه الخطوات بتعليق عمل البرلمان شهرا، ورفع الحصانات عن النواب وإعفاء رئيس الحكومة من منصبه وتوليه مسؤولية النيابة العامة، إلى جانب إجراء تعيينات عديدة في مؤسساتٍ مدنية وعسكرية وأمنية عديدة حساسة، بالشكل الذي يعزّز سلطته وسيطرته على هذه المؤسسات، ترافق ذلك كله مع خطابات شعبوية، غازلت التونسيين بكلام جميل وشعارات زائفة، تحبّبهم فيه، وتجعلهم يكرهون في النخب السياسية والنظام السياسي، إلى جانب حملةٍ إعلامية كبيرة وممنهجة، استهدفت قوى سياسية وبرلمانية عديدة، ترافقت مع اعتقالات وإقامة جبرية وحظر للسفر على بعض الشخصيات، وتعزّزت هذه المساعي من خلال تمديد العمل بتلك «الإجراءات» إلى أمد غير محدد، بعد انتهاء سقفها الزمني الدستوري المحدّد بـ 30 يوماً.

من خلال قراءة متأنية لهذه «الإجراءات» وغيرها يمكن الوقوع على الأهداف التي يسعى قيس سعيّد إلى تحقيقها، وفي مقدمتها تحقيق مكاسب سياسية تساعده على ترجمة تصريحاته ووعوده التي أطلقها خلال حملته الانتخابية، وكرّرها أكثر من مرّة بعد وصوله إلى قصر قرطاج، والمتعلقة بإعادة تشكيل المنظومة السياسية التونسية. فالرجل، منذ اليوم الأول لظهوره السياسي، لم يخفِ إعجابه بدستور 1959، باعتباره دستوراً رئاسياً وشديد المركزية، لذا طالب مرّاتٍ بتعديل دستور 2014 الذي قال عنه إنه «كله أقفال»، كما طالب بالنظام الرئاسي، عوضاً عن البرلماني في الحكم، وتوزيع السلطات على أكثر من جهة، وطالب أيضاً بتبنّي «الديمقراطية المجالسية» القائمة على انتخاب مجالس محلية، عبر التصويت للأفراد بالأغلبية، عوضاً عن «الديمقراطية التمثيلية» ومنظومة الأحزاب التي يعدّها أنموذجاً وهيكلاً سياسياً فاشلاً غير قادرة على تلبية طموح الشعب التونسي وتطلعاته بعد الثورة.

طالبَ سعيّد مرّات بتعديلٍ دستور 2014 (الأناضول)

وبالتالي، حاول الرئيس التونسي، منذ انتخابه، في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق أهدافه وغايته، وهو في كل «إجراءاته» السابقة كان يتحرّك بمنطق البديل، لا بمنطق الشريك، فالتحوّل إلى النظام الرئاسي على سبيل المثال كان يحتاج قوة شعبية وحزبية وأغلبية برلمانية لا يملكها، على اعتبار أنه ليس لديه حزب سياسي ولا حليف موثوق، والأغلبية البرلمانية معارضة له ولرؤيته، في حين أصبحت الأمور أسهل بعد «إجراءات 25 يوليو» التي نتج عنها تجميع السلطات الثلاث بيده. لذا يرى باحثون ومهتمون أنّ الرئيس التونسي يتحيّن الوقت المناسب لإعلان خطواته اللاحقة، والتي يمكن استخلاصها من تصريحاتها المتتالية التي أكدّ فيها نيته «إعادة الأمانة إلى الشعب»، الأمر الذي يعني حل البرلمان الحالي، وتعليق العمل بالدستور، لعرض مسودة مشروع دستور جديد على الاستفتاء الشعبي لتغيير النظام السياسي، من شبه مختلط إلى نظام رئاسي يكون فيه دور رئيس الحكومة محدوداً في تطبيق توجيهات الرئيس، يتبعها إجراءات انتخابات تشريعية جديدة، تنتج برلمانا وحكومة جديدين. وربما يكون هذا السبب الرئيس في عدم كشف سعيّد عن مشروعه السياسي كاملاً، وعدم تكليف أي شخصية لشغل منصب رئيس الوزراء، على الرغم من مرور قرابة شهر ونصف على «إجراءاته»، وهو سببٌ يتناغم تماماً مع رؤيته إلى منظومة الحكم الجديدة التي يعمل على إحلالها، عوضاً عن منظومة الحكم التي كانت سائدة قبل 25 تموز/ يوليو، مستنداً في تحقيق ذلك إلى أربعة عوامل: شعبيته الواسعة المدعومة بأكثر من ثلاثة ملايين ناخب. خطاب شعبوي يغازل المواطنين بكلام جميل وشعارات زائفة، تحبّبهم فيه وتجعلهم يكرهون النخب السياسية والنظام السياسي. وثالثها دعم المؤسستين الأمنية والعسكرية وبعض الأحزاب المناهضة لحركات الإسلام السياسي المتمثلة بحركة النهضة. مساندة دول عربية وإقليمية، وغض طرف دولي للإجراءات التي اتخذها.

(كاتب سوري)

> منذ اليوم الأول لظهوره السياسي، لم يخفِ سعيّد إعجابه بدستور 1959، باعتباره دستوراً رئاسياً وشديد المركزية

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads